العدد (1770) السنة السابعة - الاربعاء (14) نيسان 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

خـــارج الحـــدود

تصعيد إسرائيلي مدروس ومرفوض

حازم مبيضين

بدخـول القـرار الإسرائيلـي المتعسـف، الـذي يجيز طرد آلاف الفلسطينيـين مـن الضفة الغربية حيـز التنفيذ أمس الثلاثـاء، تكون مرحلة جديدة من الصراع قد بدأت في ظل رفـض عام لحيثيـات موقف اليمين الصهيـوني، ودعوات عربيـة ودولية صادقة لاستئناف التفاوض، بغية التوصل إلى حـل سلمي للمعضلة الفلسطينية، ومماطلة إسرائيلية تقودها حكومة بنيامين نتنياهو التي تحاول التمويه على قرارها الأخير، بالتلاعب بالألفاظ وعدم الوضوح .

القـرار مـن الناحيتـين القانونيـة والسياسيـة يتجـاوز الاتفاقيـات الموقعـة بـين منظمـة التحريـر الفلسطينيـة وإسرائيـل، وهـي اتفاقـات تؤكـد أن الضفـة وقطاع غزة وحدة جغرافية واحدة، وبما يعني أن المواطن الفلسطيني يمتلك الحق الكامل في الاقامة على أي موقع في تلك البقعة الجغرافية، دون أن ينازعه أحد في ذلك الحق الذي تضمنه القوانـين، والسائـد في كل دول العـالم إلا إن كانت الدولة العبرية تعيش خارج نطاق العرف الانساني لجهة تعاملها مع الفلسطينيين .

الخطـوة بـدون شك ولا مبالغـة، تدخل في إطـار التطهير العرقـي الذي تنتهجه إسرائيل، ويبدو شديد الوضوح في التضييق على المسيحيين الفلسطينيين المقيمين في القدس، والذيـن يغادر أكثر من ٥٠٠ شخـص منهم المدينة المقدسة سنويـاً، نتيجـة للسياسـات الإسرائيلية، التـي تستدعي تدخلاً فاعلاً من الرباعية الدولية، باعتبارها تمثل المجتمع الـدولي في مـا يخص الحـل السلمي، ومـن جامعة الدول العربيـة التي هـددت بسحب مبادرة السـلام العربية، رداً علـى الإجراءات الرامية إلى ترحيل آلاف الفلسطينيين من الضفة الغربيـة، وهي إجراءات تنسـف إمكانيات تحقيق السلام، بحسب تعبير أمينها العام عمرو موسى.

لايتعلـق قـرار حكومـة نتنياهـو بالفلسطينيـين وحدهم، وإنمـا تمتد آثاره لتستهدف الأجانـب المقيمين في الضفة، والهدف هنا واضح، وهو التصـدي لمشاركتهم الفاعلة في المسيرات المناهضة للاحتلال، وحرمان الشعب الفلسطيني من الخبراء الذين يحتاجهم في بناء مؤسسات دولته، وهو قرار غامض يفتح الباب أمـام سلطات الاحتلال العسكري الإسرائيلـي لتفريغ مناطق من سكانها، وترحيلهم جماعياً بدعاوى الحصول على إذن، بهدف تكريس وتعميق سلطة الاحتـلال، وتسهيـل السيطـرة علـى أراضيهـم، وتوسيع الأنشطة الاستيطانية عليها خاصة في القدس الشرقية.

الغريب أن وزير الدولة الأردني لشؤون الإعلام والاتصال، تبنـى النفـي الإسرائيلي اللفظـي الذي قدمتـه الخارجية الاسرائيليـة للسفـارة الاردنية في تل أبيـب، رغم أن قائد الجبهة الوسطى في الجيش الإسرائيلـي، أصدر أوامره قبل ستة أشهر، على أن يبدأ التنفيذ بتاريخ ١٣ -٤ ، بطرد أو محاكمـة نحو ٧٠ ألف فلسطيني مـن الضفة بذريعة أن وجودهـم فيهـا غير قانـوني، وينتمي هـؤلاء لثلاث فئات أولاها أبنـاء قطاع غزة، أو أي شخص يثبت أن أصل أحد والديه مـن القطاع، والثانيـة حملة الهويـات الإسرائيلية للذيـن يقطنون بالضفة، وكذلك الأجانـب الموجودون بها، والثالثـة الفلسطينيون الذين دخلوا إلى الضفة بتصاريح وانتهت صلاحيتها.

القـرار الإسرائيلي لم يكن اعتباطياً ولا هو من باب ردود الفعل، وهو مدروس بعناية والغاية الاخيرة منه هي وضع العراقيل في وجه قيام الدولة الفلسطينية، وفرض حقائق جديـدة على الارض، وهو يستدعي انتفاضة جديدة تكون مبرراً بين يديه لمزيد مـن القمع، ويقدمها للمجتمع الدولي باعتبارها رفضاً عنيفاً لفكرة الحل السلمي.

البشير بأريحية كبيرة سيكسب شرعية البقاء

محللون: السلطة تقود الانتخابات الى المجهول فـي غياب المعارضة

متابعة اخبارية

الانتخابات العامة في السودان مثلت للفرقاء السياسيين، المعارضة على وجه الخصوص، محطة رئيسية تتوج مشوار التحول الديمقراطي المنصوص عليه في الدستور الانتقالي وفي كل الاتفاقات الموقعة بين نظام الإنقاذ والقوى المعارضة له.

واصرت قوى المعارضة، منذ فترات التحضير لهذه التجربة، على خوضها لتحقيق التحول الديمقراطي الكامل، وإنهاء ما تصفه ادبياتها السياسية بالنظام الشمولي وقيام نظام ديمقراطي يمثل إرادة الناخبين، وإرساء دعائم الوحدة الجاذبة بإستكمال كل مهام الفترة الانتقالية تمهيدا لخلق أوسع جبهة في الشمال والجنوب.

لكن الامور لم تجر على ما يرام، فالسلطة قوضت فرص نمو الجوهر الديمقراطي لعملية التصويت، اذا اقترف الحزب الحاكم تغييرا سطحيا في هياكل الحكم مع إستمرار الأزمة، وهو الامر الذي اشترطته المعارضة للمشاركة في الانتخابات.

ومع اقتراب نهايات الفترة الإنتقالية، تشير الحصيلة، إلى تفاقم الأزمة والاستقطاب الحاد في البلاد نتيجة عدم الإلتزام بتنفيذ الاتفاقيات، وإلى تضاعف مؤشرات الإنفصال أكثر من عوامل الوحدة بين الجنوب والشمال.

ودقت، اثر ذلك، قوى المعارضة ناقوس الخطر منبهة إلى أن ما يجري الآن في السودان سيرمي بتداعيات سالبة على الاستفتاء المزمع إجراؤه في كانون الثاني ٢٠١١ ما قد يمزق النسيج الإجتماعي.

منعطف كبير

ولابد من لاشارة في هذا السياق الى ما اعلنه الحزب الشيوعي السوداني في بيان وزعه قبيل الانتخابات دعا إلى تدارك الوضع في هذا المنعطف الخطير، عبر توفير مستلزمات العملية الديمقراطية وتوفير اجواء الثقة، وعدم الاستئثار بالسلطة.

وكان لابد من التطرق الى هذه الخلفية، قبل الدخول في توصيف عملية الانتخابات التي من المفترض ان تنتهي يوم غد الخميس بعد تمديدها ليومين.

اذ لم تخطئ ظنون المعارضة في تشويه التجربة، وانتهى يوم الانتخابات الاول بالاخطاء التي وصفتها السلطة بالفنية فيما استدعت اخرين الى التهديد بالانسحاب.

واظهرت شاشات التفاز صور حرق المئات من اوراق الاقتراع بحجة وجود اخطاء في عملية التصويت وتدوين الاسماء في السجلات الرسمية. وما زاد الاحتقان اكثر، هو دخول الرئيس الامريكي الاسبق، جيمي كارتر، على خط الازمة واصبح شريكا في تبرير نزاهة الانتخابات، كما يجري تداول ذلك بين اوساط المعارضة. كارتر يتولى مهمة مؤسسة مدنية تشارك في مراقبة وتقييم الانتخابات، ولم يعط، حتى اللحظة، اي بيان يتطرق لسلبيات جوهرية اضرت بالانتخابات.

نتائج محسومة سلفا

كما ان ما يبذل حاليا من حديث حول الانتخابات مازال لا ياخذ بنظر الاعتبار النتيجة المحسومة نظرا لخلو الساحة من منافسين لمرشح حزب المؤتمر الحاكم، عمر البشير. هذا الاخير يخوض غمار المعركة الانتخابية بأريحية كبيرة.

وكانت قوى المعارضة طالبت في وقت سابق بتأجيل الانتخابات لتتمكن الحكومة من معالجة بعض الاوضاع الشاذة، منها انهاء مشكلة المليشيات وتعديل قانون الانتخابات، وضمان نزاهة وشفافية العملية.

وليلة امس الاول أعلن صلاح حبيب المسؤول الاعلامي في المفوضية القومية السودانية للانتخابات أنه تم تمديد الاقتراع لمدة يومين إضافيين في كل أنحاء السودان.

وكان يفترض أن تستمر الانتخابات حتى امس الثلاثاء، لكن الرئيس الأمريكي السابق جيمي كارتر الذي تشارك مؤسسته في مراقبة الانتخابات توقع تمديدها بسبب ما وصفه بـ "مشكلات لوجستية". وقد وجهت مجموعة من أحزاب المعارضة السودانية انتقادات لاذعة للانتخابات السودانية ووصفوها بالمزورة. وخلال مؤتمر صحفي في الخرطوم، قال تحالف لأحزاب المعارضة يضم حزب الأمة والحزب الشيوعي، قال إن هذه الانتخابات تسرق أحلام الشعب السوداني.

واتهم التحالف كلا من الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر الذي يراقب مركزه العملية الانتخابية، والمبعوث الأمريكي للسودان سكوت جريشن بمحاولة إضفاء الشرعية على حكم الرئيس عمر البشير.

وطالب مرشح الرئاسة عن الحزب الاتحادي الديمقراطي حاتم السر مرشح الرئاسة عن الحزب الاتحادي الديمقراطي بوقف العملية الانتخابية وتعيين مفوضية جديدة تشرف على اجراء انتخابات جديدة. وهدد السر بانسحاب حزبه من الانتخابات إذا لم تتم الاستجابة لمطالبه.

الانتخابات تتواصل

وواصل السودانيون الإدلاء بأصواتهم لليوم الثالث لاختيار رئيس للبلاد وبرلمان ومجالس للولايات في أول انتخابات تعددية يشهدها السودان منذ حوالي ربع قرن.

وتفيد التقارير بتأخر فتح الكثير من مراكز الاقتراع بينما لم يفتح البعض الأخر أمام الناخبين.وقالت الحركة الشعبية لتحرير السودان إن اليوم الأول للاقتراع قد تم إهداره بسبب المشاكل التي لازمت عملية الاقتراع، وطالبت بتمديد التصويت لأربعة أيام بدلا من ثلاثة.

وكانت المفوضية القومية للانتخابات قد اعترفت أمس الاول بوقوع تجاوزات في ستة وعشرين مركز اقتراع في الخرطوم وصفتها بالفنية. وقال المتحدث الإعلامي للمفوضية أبو بكر وزيري إنه تم معالجة هذه الأخطاء.

وقالت المفوضية إن عيوبا فنية شابت البطاقات الانتخابية الأصلية التي طبعت في جنوب افريقيا وبريطانيا وانها اعادت طباعتها في الخرطوم بوجود الامم المتحدة ومركز كارتر والاتحاد الاوروبي.

واشارت في بيانها إلى وقوع تجاوزات تتعلق بتبديل بطاقات ناخبين وأسمائهم من مناطق إلى أخرى. إضافة إلى تغييرات فى رموز حوالى عشرة مرشحين.

كانت عملية طباعة بعض اوراق الاقتراع في المطبعة الحكومية قبل بدء العملية قد اثارت انتقادات الاحزاب التي تقاطع الانتخابات.

عملية متعثرة

وكان الكثير من المراقبين وشهود العيان قد وصفوا بداية العملية الانتخابية بانها كانت متعثرة فقد تأخر فتح مراكز الاقتراع بما في ذلك المركز الذي ادلى به الرئيس البشير بصوته، الذي تأخر نحو ساعتين.

وفي ولاية شمال دارفور، مضى اليوم الاول للانتخابات بهدوء، حيث لم تسجل اي مشاكل امنية خلال الانتخابات، وان كانت بعض المراكز الانتخابية فتحت ابوابها متأخرة لاسباب تقول المفوضية إنها انتخابات لوجستية.

ويقاطع العديد من أحزاب المعارضة السودانية الاقتراع بسبب مخاوف من حدوث تزوير وتلاعب في الانتخابات.

ودعي إلى التصويت ستة عشر مليون سوداني توزعوا في ٢٥ ولاية سودانية، وهم عدد المسجلين في القوائم الانتخابية، سيختارون رئيسا وبرلمانا ومجالس ولايات، فضلا عن رئاسة الجنوب في الجنوب السوداني.

وأكدت المفوضية أنها عالجت هذه الأخطاء فى كافة ولايات السودان وتعهدت بتعويض المرشحين المتضررين فى الأيام المقبلة.

الا ان بعض مظاهر الفوضى والتأخير والادعاءات الكثيرة بالتزوير وسمت التصويت.ونددت الحركة الشعبية لتحرير السودان بما اعتبرته تجاوزات شهدتها الانتخابات، وطالبت بتمديد عملية الاقتراع اربعة ايام اضافية.

تجاوزات

وقال سامسون كواجي مدير حملة سلفا كير زعيم الحركة "لقد رصدنا تجاوزات عدة. اليوم اذا هو يوم غير محتسب. لقد وجهنا شكوى الى مفوضية الانتخابات نطلب فيها تمديد عملية الاقتراع من ثلاثة الى سبعة ايام". الانتخابات سارت أمس في هدوء ولكن ليس بانتظام كامل، اذ لم تحدث أي احداث امنية تعيق سير الانتخابات الا ان هناك عددا من الشكاوى في ما يخص التأخر في مراكز الاقتراع.

وفي سياق تأثير مقاطعة بعض احزاب المعارضة للانتخابات، اشار الى انه وجد مؤشرا واضحا على ذلك عند معاينته لبعض المراكز الانتخابية في منطقة الحاج يوسف في الخرطوم التي تتواجد فيها نسبة كبيرة من الجنوبيين من اتباع الحركة الشعبية اذ وجد غياب اي تمثيل الحركة الشعبية في هذه اللجان،الامر الذي وجد فيه تاكيدا لمقاطعة الحركة للانتخابات في الشمال والاقتصار على خوضها في المناطق الجنوبية. أذن، فان أمالا كثيرة عقدت على الانتخابات السودانية، التي من المقرر أن تنتهي غداً ، بعد ان فشلت الحكومة في مهمة انقاذ صدقيّتها الانتخابات بعد الانسحابات المتتالية للأحزاب الرئيسية منها.

العثرات تتفاقم

العثرات، التي بدأت قبل أشهر من موعد الانتخابات وتفاقمت في الأسابيع الأخيرة، ساهمت في دفع أحزاب رئيسية إلى المقاطعة، في مقدمها الحركة الشعبيّة لتحرير السودان والحزب الشيوعي، قبل أن يطلق حزب الأمة بقيادة الصادق المهدي، رصاصة الرحمة على شرعيّتها بإعلانه مقاطعته لها على كل المستويات. شرعيّة كان البشير وحزبه الحاكم في أمسّ الحاجة إليها بعد إصدار مذكّرة اعتقال بحقه من قبل المحكمة الجنائية الدولية على خلفية الجرائم المرتكبة في إقليم دارفور. وفي هذا المفصل التاريخي العجيب تتحول الديمقراطية الى خطوة نحو الوراء، على الاقل في نموذج سوداني راهن.

دارفـــــور.. فـرص ضـئيـلـة فـــي نـسـيـان المـاضـي

متابعة اخبارية

يرى المعارضون في السودان ان الانتخابات فقدت جوهرها، وتحولت الى الية اجرائية مجردة لاضفاء الشرعية على حكم حزب المؤتمر الوطني، لكنهم، في الوقت ذاته، يسألون عن مستقبل دارفور في ضوء النتائج التي من المؤمل ان تعلن في بحر الاسبوع المقبل.

ففي حين بلغت ازمة الاقليم الى درجات خطيرة يصعب مواجهتها، فان الانتخابات سترسم بعضا من ملامح الخارطة السياسية للاقليم في ظل عدم انسحاب سيلفا كير رئيس الجيش الشعبي لتحرير السودان.

سكان الاقليم، وبعد سنوات طويلة من القمع والتشريد والتجويع، يأملون، اليوم، بنيل حق تقرير المصير، بيد ان الامور لن تكون سهلة على الاطلاق في ظل احتمالية كبيرة لفوز البشير بدورة رئاسية جديدة، ما يعني حصوله على مزيد من الشرعية، بل ومزيد من القوة والنفوذ، ما يهدد احلام الدارفوريين بالخطر.

الأزمة السياسية والإنسانية في دارفور وصلت الى مديات خطيرة اذ نزح أكثر من مليون مواطن من سكان الإقليم إلى دولة تشاد المجاورة ووجودهم في معسكرات اللاجئين البائسة التي ملأت صورها وسائل الإعلام المختلفة، ومعاناتهم في ظل ظروف قاسية من انعدام أبسط الضروريات، بل مواجهة العديد منهم خطر المجاعة.

ويتساءل الكاتب السوداني في هذا الشأن: ما حقيقة ما يدور بإقليم دارفور؟ وهل الصراع فيه لا يزال صراعا عسكريا – سياسيا بين أطراف معارضة والحكومة المركزية كما كان في مبتداه؟ أم تحول إلى حرب أهلية طاحنة يختلط فيها الصراع حول الموارد المحدودة بالنزاع حول هوية السودان وتوجهه القومي؟ ومستقبل العلاقات الإثنية فيه في ظل مكبوتات العلاقات المتخلفة وترسبات الصراعات القديمة بالجيوبوليتيكا الحديثة ما يهدد بقيام محرقة عرقية تتراجع أمامها أهوال رواندا وبوروندي.

بعض المراقبين يأملون في ازدياد فرص التنمية في ظل انتخابات راهنة، ويقول عبد العاطي: "عملية التنمية في دارفور كانت معتقلة حيث إن حصة الإقليم من المشاريع الحديثة الصناعية والزراعية تكاد تساوي صفرا وما يدخله من الميزانية العامة لا يتناسب مع إسهام الإقليم فيها".

ويكاد معظم المحللين يتفقون على أن إقليم دارفور قد عانى تهميشا واضحا من قبل الحكومات المركزية في الخرطوم على مدار تاريخ السودان المستقل، رغم إسهامه الكبير في الدخل القومي السوداني بثرواته الحيوانية والنقدية.

ويمكن أن تكمن بعض أسباب التوتر، بحسب عبد العاطي، في علاقة بعض نخب ومواطني الوسط مع أهل دارفور في كون الأخيرين كانوا السند الأساسي للثورة والدولة المهدية التي ناضلت وحكمت في أواخر القرن التاسع عشر.

وشهد الإقليم في تاريخه الحديث ظاهرة الصراعات القبلية على موارد الأرض والماء المحدودة في ظل الانفجار السكاني وتزايد أعداد المواشي وانعدام أي شكل من أشكال تنمية الموارد وتحقيق الخدمات ورفع الوعي العام.

انطلقت العمليات العسكرية في دارفور في شباط ٢٠٠٣ باستيلاء مجموعات مسلحة مجهولة على حامية قولو في جبل مرة، ثم انطلقت العمليات العسكرية بسرعة فائقة إلى مدن كتم والفاشر وغيرها، وهو ما أذهل كل المراقبين واللاعبين بمن فيهم الحكومة السودانية التي تعرضت قواتها لهزائم ماحقة علي يد المتمردين طوال اشهر العام السابق.

الحكومة من جانبها تعاملت مع التمرد باستخفاف في البداية؛ وأصرت على أنه هجمات من قبل قطاع الطرق؛ وهي بهذا قد أغلقت الأبواب أمام أي حل سياسي في بداية الصراع. وفي المراحل اللاحقة ركزت الحكومة على أن حركة تحرير السودان مدعومة من قبل الحركة الشعبية لتحرير السودان وإريتريا وأطراف خارجية أخرى ذكرت منها بعض عناصر الجيش والمخابرات الليبية والتشادية، وأن حركة العدالة والمساواة إنما هي من بنات أفكار وتنفيذ خصمها حسن الترابي.

الازمة التي تمتد الى سنوات من التعقيد المتفاقم، لا يمكن للانتخابات ان تقدم حلا سحريا للاقليم المضطرب، ذلك ان الانتخابات "الاجرائية" المفرغة من جوهرها لاتقدم ولا تؤخر.

الانتخابات السودانية في أرقام

عدد البطاقات الانتخابية لكل مستويات الاقتراع: ١٧٠ مليون بطاقة.

صناديق الاقتراع: ١٢٠ ألف صندوق.

وزن مواد الاقتراع التي تم استيرادها من الخارج: ٢٨٠٠ طن.

عدد الموظفين العاملين في مراكز الاقتراع: ١٠٦ آلاف موظف.

عدد مراكز الاقتراع: ١٠٧٥١ مركزا.

المراقبون الدوليون: ٨٤٠ مراقبا ينتمون إلى ١٨ منظمة ودولة.

المراقبون المحليون: ٢٠٢٧٨ مراقبا ينتمون إلى ٢٣٢ منظمة.

عدد الطعون التي تلقتها المفوضية: ٣٥٠ طعنا قبل منها ٥٨ طعنا.

عدد الاعتراضات على السجل الانتخابي: ١٣٠٠ اعتراض رفضت جميعها

نظام الاقتراع معقد تحكمه الاوضاع الاستثنائية

انـــتـــخـــابـــات الـــســـودان بمـــعـــادلات ريـــاضـــيـــة

متابعة اخبارية

يتميز النظام الانتخابي السوداني لعام ٢٠١٠ بقدر من التعقيد، حيث يتعين على المقترعين في الشمال وضع ثماني بطاقات في ثلاثة صناديق، بينما يتعين على المواطنين في الجنوب وضع ١٢ بطاقة في خمسة صناديق.

ويعود اختلاف عدد البطاقات بين الشمال والجنوب إلى أن اتفاقية السلام الشامل، الموقعة بين الحركة الشعبية لتحرير السودان والحكومة السودانية عام ٢٠٠٥، نصت على منح جنوب السودان وضعا استثنائيا بما في ذلك تشكيل حكومة وأن يكون هناك رئيس لحكومة الجنوب.

ومن الأشياء التي تشهدها الانتخابات السودانية لأول مرة أن يختار الناخبون رئيس الجمهورية مباشرة، حيث كان الناخبون في الانتخابات السابقة في السودان يصوتون لاختيار نواب البرلمان ومن ثم يتم تشكيل الحكومة عبر البرلمان.

لكن لماذا يتعين على الناخب الادلاء بصوته في ٨ بطاقات في الشمال و١٢ في الجنوب؟ يصوت السودانيون في الشمال لاختيار رئيس الجمهورية مباشرة في بطاقة منفصلة، كما يصوت كل مواطن لاختيار والي ولايته في بطاقة أخرى، وعليه أن يلقي بهاتين البطاقتين في صندوق اقتراع واحد.

ينتقل المقترع بعد ذلك إلى ثلاث بطاقات أخرى لاختيار نواب البرلمان، حيث يصوت لمرشحة عن الدائرة الجغرافية وقوائم المرأة والقائمة النسبية التي استحدثت في هذه الانتخابات.

والقائمة النسبية هي مجموعة من المرشحين الذين يدفع بهم كل حزب للمنافسة في كل انحاء السودان، بحيث أنك لو اخترت رمز حزب ما في بطاقة القائمة النسبية فانك تختار كل مرشحي الحزب لهذه القائمة.

ولاترتبط القائمة النسبية بدائرة جغرافية معينة، بل إن الناخبين في كل انحاء السودان يصوتون لنفس المرشحين.

وأخيرا، فأن على المواطن في شمال السودان الادلاء بصوته في ثلاث بطاقات مماثلة لاختيار ممثليه في برلمان الولاية.

وعلى الرغم من هذا التعقيد، فإن الأمر يبدو أكثر صعوبة في جنوب السودان حيث يتعين على المقترع الادلاء بصوته في أربع بطاقات أخرى هي بطاقة رئيس الجمهورية وثلاث بطاقات (الجغرافية والمرأة والنسبية) لبرلمان الجنوب.

وقد واجه هذا النظام انتقادات عديدة نسبة لتعقيده، خاصة في بلد ترتفع فيه نسبة الأمية وانقطعت فيه الممارسة الانتخابية لما يقرب من ربع قرن من الزمان.

إن نظام الاقتراع الحالي معقد لأنه يجري على مستويات متعددة (مواقع تنفيذية، وبرلمان، ومجالس تشريعية) وعلى نظم متعددة (الأغلبية البسيطة والتمثيل النسبي).

وتساءلت قوى المعارضة في السودان عن الكيفية التي يمكن أن يشرح بها أمر بطاقات التصويت للمواطن البسيط داخل مركز الاقتراع دون الخشية من وقوع اتهامات بالتحيز.

وبشأن قائمة التمثيل النسبي يبدو انه أكثر عدالة لأن أي نسبة يحصل عليها أي مرشح ستحتسب على عكس الفوز بالغلبية البسيطة.

أن مرشحا ما في إحدى الدوائر الجغرافية قد يمثل هذه الدائرة حتى لو حصل على ٤٠ في المئة فقط من الأصوات، لأن الـ ٦٠ في المئة الباقية توزعت بين بقية المرشحين، أما في نظام التمثيل النسبي فان كل قائمة تعطى عددا من المقاعد يناسب ما حصلت عليه من أصوات.

ولو كان لولاية الخرطوم ٩ مقاعد من القوائم النسبية وحصل حزب ما على ٣٠ في المئة من أصوات الناخبين للقائمة النسبية في الخرطوم، فان هذا الحزب سيحصل على ٣٠ في المئة من المقاعد التسعة.

لكن المشكلة التي تواجه هذا النظام هي كيفية احتساب الأصوات التي لا تكمل مقعدا واحدا.